

## دللات الأدوات الزائدة في التراكيب العربية

أ. عمر ديدوح

جامعة تلمسان

الجزائر

تصنف الأدوات في اللغة العربية إلى أدوات عاملة أساسية ، وعاملة غير أساسية و أقصد بالنوع الأول مالا لاستغنى عنه الجملة العربية البتة في معناها الأساس و هو التعليق. و أقصد بالنوع الثاني ما تستغنى الجملة فيه عن الأداة في إفادتها معنى التعليق ، فلقد شهد الدرس النحوي

قسم مسلسلا طريفا من الخلافات التي دارت في رحاب هذا النوع الأخير ، و لقد وَكَبْ هذا الخلاف ظهور اتجاهين رئيسيين أحدهما يطرح الزائد و ينفي أن يكون له أي أثر على مستوى التركيب . و ثانيهما يلح عليه و يراه ثابتًا نحويا ، يؤدي عالي وظيفية إضافية ، تضفي على التركيب طابع الأنقة والجمال . و مساهمة مني في إيضاح مصدر هذا الخلاف في محاولة حل الإشكال القائم . أقدم هذه العجالات .  
ينتمي هذا البحث إلى حقل الدراسات المثيرة لتحريك دائرة الاهتمام .  
العناصر اللغوية ذات السلوك الحيوي على مستوى التراكيب العربية ، إذ إنَّ الأدوات تؤدي سلوكاً لغرياً متميزاً ، يخوّلها صفة الاعتماد في قسم خاصٍ من أقسام الكلام العربي .

ففي مجال المعنى الوظيفي ، تحقق الأدوات وظيفة ركنية ، لا يستقيم الكلام دونها ، ولا يتسع ل揆يم الكلام الأخرى النيابة عن الأداة في تحقيق هذه الوظيفة .  
تنجلي تلك الوظيفة في (التعليق) ، وهي وظيفة عامة ، غير أنَّ هناك وظائف لغوية خاصة ، تسلكها الأدوات لتحقيق دلالات لغوية مختلفة ، تركيبية ، وبلاطية ، و صوتية و صرفية .

### **تحديد إشكالية المصطلح :**

لئن لقيت الزيادة في المستوى الصري إجماعاً واسعاً - بين الصرفين - على مفهومها و فوائدها و آثارها الصرفية في الأبنية الصرفية بصورها الإفرادية، فإنّها وسّعت دائرة الخلاف بين النحاة في مفهومها و طبيعتها و وظيفتها في المستوى التركيبي .

و يحتمل أن يكون العامل الحاسم في توسيع دائرة هذا الخلاف هو الانتماء المذهبي للنحو، هذا الانتماء الذي أفرز جدالاً واسعاً - خاصّة - بين الكوفيين والبصريين و من تأثيرهما من المذاهب النحوية المتعاقبة حول طبيعة الزيادة في التركيب. و في ضوء هذا الخلاف بين المذاهب النحوية تبلورت آراء النحاة حول الزيادة في اتجاهين متوازيين هما :

### **الاتجاه الأول :**

يسنظر إلى الزيادة في التركيب نظرة وظيفية تؤدي معنى عاماً هو التوكيد، و على هدى هذا المفهوم مضى أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للزيادة ضمن التراكيب اللغوية، رافضين أي تعليل يعتمد على تأويل الزائد أو طرحه.

و تبلور فكرة هذا الاتجاه عن الزيادة فيما نقله سيبويه عن الخليل من آراء في (أثر الزيادة)، فلعله أول من قال بتحليل بالتركيب - فيما يظهر - من تعليله لزيادة (ما) مع (سي)، في (لا سيما)، فيعمل اختلاف المفسّرين في إعراب الاسم الذي يباشرها، قال سيبويه "... وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب : ولا سيما زيد، كقولهم : دَعْ ما زيد ، و كقوله (مَثَلًا مَا بَعْوضَةٌ)<sup>1</sup> ، قال (سي ) في هذا الموضع بمعنٍة (مثل) قمن ثم عملت فيه لا كما تعمل (رب) في (مثل<sup>2</sup>).")

فالظاهر من هذا القول أنَّ الخليل يفسّر الزيادة تفسيراً وظيفياً منطلاقاً من

طّرفة تحليلية للتركيب و من ثم يعلّق وجه استخدام المتكلمين لكلمة (زيد)، بعد (سيّا) في حالتي الجرّ والرفع، ففي الحالة الأولى يرى أنَّ العلاقة قائمة بين (سيّ) و (زيد)، و جعل (ما) زيادة في التركيب بما يناظره و هو (لا مثل زيد).  
و التعلل بزيادة (ما) عند الخليل مبني على ما يعرف من نظم العربية فهذا الصوت يقع - فعلاً - بين اللفظين المتلازمين في كثير كلام العرب و هم يريدون به معنى سيفها لا يؤدّي في التركيب إلى ظاهرة إعرابية. و يرى في الحالة الثانية و هي حالة ارتفاع حملها على قراءة "مَثَلًا مَا بِعْوَذَةٌ" <sup>3</sup> ، و هي قراءة مالك ابن دينار و ابن السماك <sup>4</sup>.

و يمكن أن يكون لهذه الطريقة في التحليل صداتها في منهج سيبويه و خاصة فيما يتعلق بالزيادة ، و يبدو هذا الصدى واضحاً في تحديد فهمه للزيادة المستوحي من قوله تعالى : "فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِثَاقُهُمْ" <sup>5</sup> فيرى أنَّ زيادة (ما) في الآية الكريمة تُحدِّد معنى التوكيد، و بهذا يكون قد حددَ معنى الزيادة بأنَّها تؤثِّر في المعنى، و هذا المعنى هو التوكيد، يقول "لأنَّه ليس (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلا التركيد و من ثم حاز ذلك إذ لم تَرَد به أكثر من هذا" <sup>6</sup>.

و ما يمكن استنتاجه من تحديد سيبويه لمعنى الزيادة في التركيب هو أنه يكون قد وضع بتحليله السابق لزيادة (ما) في الآية الكريمة ما يشبه القانون لمعرفة أحوال الزيادة في التركيب .

و في هذا الاتجاه مضى ابن جنّي ملحاً على أثر الزيادة في التركيب فرآه يقول "... و لو لا أنَّ في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد لما حازت زيادته ..." <sup>7</sup>.

و يلْعَجُ على المعنى الوظيفي للزيادة بقوله "... إنَّما جيءَ بها توكيداً للكلام و لم تحدث معنى" <sup>8</sup>.

و من ثم فإنَّ ابن جنّي يكون قد وضع القاعدة الأساسية لبيان الزيادة بقوله "

و قد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا على غاية التوكيد ... ولو لا ذاك الذي أجمعوا عليه و اعتزموه لما استحازوا زيادة ما لغرض فيه الإيجاز<sup>9</sup>.

و ابن جنني في تحليله لمعنى الزيادة في التركيب يكون متفقاً مع سيبويه في أنَّ الزيادة تفيد معنى وظيفياً هو التوكيد كما مرّ بنا.

و يبني عبد القاهر الجرجاني قراره بشأن الزيادة في التراكيب فيذهب إلى نفي طابع المجاز عن مفهوم الزيادة بقوله "إذا صَحَّ امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ بِهِ حَذْفٌ مجازاً... علمتْ مِنْهُ أَنَّ الزيادة فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ كَالْحَذْفِ فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَقُولَ: أَنَّ زِيادةَ (مَا) فِي نَحْوِ (بِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ)<sup>10</sup> مجازاً، أَوْ أَنَّ جَمْلَةَ الْكَلَامِ تَصِيرُ مجازاً مِّنْ أَجْلِ زِيادَتِهِ..."<sup>11</sup>.

و مع أنَّ عبد القاهر يرى في حروف الزيادة نوعاً من المجاز فإنه يرفض إطلاق اسم المجاز على هذه الأحرف.

و هكذا يتافق عبد القاهر مع سيبويه في أنَّ زيادة الحروف واضحة المغزى في تقوية الكلام و تأكيده، إذا دعت الحالة للتأكيد و التقوية، لأنَّ يكون المخاطب مفتقرًا إلى هذا التأكيد و انتقاصه حين يكون متراجعاً في الحكم أو منكرًا له.

أي أنَّ حروف الزيادة لا تتوضع إلا لغرض بلاغي و لو أقحمت في الكلام دون مراعاة لهذا المهدف لاختلاط نظم الكلام و معناه.

فإنَّ ما يمكن ملاحظته على هذه الآراء المختلفة هو اتفاقها على أنَّ مفهوم الزيادة في التركيب يفسر على أساس ما تحدثه من أثر معنوي في الكلام و يفسر على أساس لــلفظي، و هذا التأثير هو دعم للمعنى الأصلي و ليس معنى جديداً زائداً عنه.

#### الاتجاه الثاني :

و تمثل نظرة هذا الاتجاه في كون الزيادة لا تؤثر في التركيب كما لا تؤثر في المعنى أي أنها إلغاء في المعنى و العمل، و بعد ابن السراج أحد أقطاب هذا الاتجاه إذ يصرّح قائلاً "حق الملفي عندي أن لا يكون عاملاً و لا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع و يكون دخوله كخروجه"<sup>12</sup>.

و قد بنى أبو حيّان الأندلسي رأيه في الزيادة على هذا التصريح بقوله "... حرف يصل به كلامه و ليس ركن في الجملة و لا في استقلال المعنى"<sup>13</sup>.

و ينحو هذا النحو أيضاً علي بن محمد النحوي الهروي بقوله:—"و إنما يعرف أنَّ الحرف صلة زائدة في الكلام بأنَّ حذفه لا يخلُ بالمعنى"<sup>14</sup>.

و لقد تصدّى ابن عينيس لتفسير الزيادة بصورة موضوعية مراعياً الجمع بين هذه الآراء المتضاربة حول الزيادة، فذهب إلى أنها و ما تضمنته من إلغاء تأثير الرائد على ثلاثة أوجه<sup>15</sup> هي :

- 1 إلغاء في اللفظ.
- 2 إلغاء في العمل.
- 3 إلغاء فيما جمِعاً.

" فالإلغاء في المعنى نحو : حروف الجر نحو (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، و (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، و أمّا ما ألغى في العمل فنحو (زيد منطلق ظشت)، و (ما كان أحسن زيداً)، و أمّا الإلغاء في المعنى و اللفظ فنحو (ما) و (لا) و (إن)"<sup>16</sup>.

و قد نتج عن هذا التصنيف الدقيق الواقع الزيادة و طبيعتها تصنيف دقيق أيضاً لفائدة الزيادة ، فقد صنفت إلى صفين هما : تأكيد المعنى و تقويته، و طلب العصاحة للألفاظ بإضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركيب، و يلخص هذا المفهوم السيوطني في قوله "إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم و السجع و غيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من هذه الروايد تأتي له و صلح"<sup>17</sup>.

و قد انتبه الرضي إلى هذين الضففين و حاول التوفيق بينهما في قوله " فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية و إما لفظية . فالمعنوية تأكيد المعنى كما في ( من ) الاستغرافية، و ( الباء ) في خبر ( ليس ) و ( ما ) .

و أثّر اللفظية فهي تزيل اللفظ و كونه بزيادتها أوضح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأً لاستقامة وزن الشعر، و أحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

و لا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية و المعنوية ، و إلاّ لعدّت عبّا و لا يجوز ذلك في كلام الفصحاء و لا سيّما كلام الباري تعالى و أنبيائه و آئته عليهم السلام ... و قد تختلط الفائدتان في حرف و تفرد إحداهما عن الأخرى <sup>18</sup> .

و ينبغي أن نشير هنا إلى أنّ فائدة الزيادة في مفهوم المؤاخرين من النحاة لم تخرج عمّا قرّره سيبويه من قبل كما تبيّن لنا من قول الرضي السابق .

و يمكن الإشارة أيضاً إلى أنّ الخلاف بين النحاة في طبيعة الزيادة ووظيفتها في التراكيب نتاج عنه أثر عظيم في الدرس النحوي حيث أدى إلى اختلاف في المصطلحات الدالة على معنى الزيادة .

فمن النحاة مَنْ آثر استعمال مصطلح(الزيادة)، و(اللغو)، و(الإلغاء) مراعياً في ذلك ما ترکه من آثر في المعنى دون تأثيرها في اللفظ . و منهم مَنْ آثر استخدام مصطلح (الصلة)، و (التأكيد)، فالصلة لأنّها يوصل بها كلامه ، و التأكيد لأنّ الصيغ الزائدة - في الغالب - تدخل الكلام لتحقّقه و إفادته <sup>19</sup> . وأصحاب المصطلح الأوّل هم البصريون، و أصحاب المصطلح الكوفيون .

و يعزّز الدكتور عاشر أبو المكارم هذا الاختلاف في المصطلح إلى مدى ما تحقّقه الصيغ المزديدة في التركيب من تأثير أو عدمه، يقول " فالنحويون الذين

رفضوا اعتبار الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة ما دامت لا تؤثر من حيث العمل يستخدمون - عادة - اصطلاحات الزيادة و اللغو والإلغاء، وهم في عمومهم حرريون . والذين راعوا الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة استخدموها من اصطلاحات ما يشير إلى ذلك الأثر من الصلة و هؤلاء هم الكوفيون"<sup>20</sup>.

ولقد ترك اختلاف النحاة فيفائدة الزيادة أثرا عميقا في تصوّرهم لوقوع الزيادة في التراكيب اللغوية، فالذين فسّروها على أنها دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى؛ أنكروا الزيادة في التراكيب، "لأن ذلك يكون كالعبث والتزيل سرّه عن العبث"<sup>21</sup>.

ولقد فند ابن يعيش هذا الاعتراض بقوله : " ليس يخلو إنكارهم لذلك من أسم لم يجدوه في اللغة لما ذكروه في المعنى ، فإن كان الأول ، فقد جاء من في التزيل والشعر ما لا يخصى، وإن كان الثاني فليس كما ظنوا، لأن قولنا (زاد) ليس أراد أنه دخل لغير معنى البتة، بل لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح"<sup>22</sup>.

ويذهب الأستاذ علي أبو المكارم إلى أنَّ هذا الخلاف شكلي بحكم أنَّ الزيادة في التركيب ظاهرة نحوية و تقاد تطرُّد الشواهد على وجودها ويرى أنَّ نقِي بعض النحاة بوجودها في التركيب، يستند على صيغ محدودة، يقول "الواقع أنَّ هذا الخلاف شكلي لأنَّ من الحقائق التي تسلم إليها دراسة القواعد نحوية ، أنَّ الزيادة موجود بالفعل في التحو ... و الشواهد التي قيل بزيادة بعض صيغ فيها أكثر من أن تخصى، وأم الموضع التي تطرُّد دعوى الزيادة فيها فهي صيغ محددة ..."<sup>23</sup>.

ويبدو جليا من هذا القول ، أنَّ الزيادة في التركيب تقاد تكون مسلمة بحسب لوفرة النصوص الأدية المتضمنة للزيادة ذات المعانى الوظيفية نحوية من تركيب و تقويم المعنى وتزيين اللفظ و تحسينه و إخفاء نوع من الاتساق بين

الوحدات التركيبية إذ " ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من هذه الرواء تأثر له وصلح" <sup>24</sup>. تلك وقفة مع النحاة في خلافتهم حول الزيادة في التراكيب وهي وقفة اقتضاها السياق محاولة لرفع الغموض الذي اكتنف مفهوم هذه الظاهرة لدى النحاة على اختلاف عصورهم .

و يبدو في ضوء التبريرات العلمية الدقيقة التي لاحظناها عند ابن جني وابن عييش و الرضي و السيوطي وعلى أبي المكارم قد رفع اللثام عن هذا الغموض وتبيّن أنّ الزيادة في التركيب حقيقة بديهية لا يماري فيها من كانت له بصيرة لغوية أو اطلاع على كلام العرب إذ النصوص المؤيدة لثبت هذه الظاهرة تبلغ حدّ الاطراد فلم يقى إلا استخلاص أنّ الزيادة ظاهرة لغوية بشقيها (الصرف والنحو).

#### إحصائية الأدوات الزائدة وتصنيفها :

إذا كان الصرفيون قد صنّفوا حروف الزيادة في الأبنية الصرفية فيما يعرف بـ (سألتمونها) ، و ما زيد عن طريقي التضييف والتكرار؛ فهلاً ظبط النحاة الرواء في التركيب.

الواقع أنّ النحاة يصنّفون الرواء في التركيب إلى أربعة أصناف هي : الحرف والاسم والضمير والفعل . و الذي يهمنا من هذه الأربعة هو الأداة باعتبارها محور هذه الدراسة .

#### زيادة الأداة :

ذكر سيبويه زيادة المؤنّفات وألح على أثرها في التركيب وتعرّض للأدوات الزائدة و رآها تمثّل في : (الكاف)، و (الباء)، و (من)، و (ما)، و (لا)، و (إن) <sup>25</sup>.

وذكرها ابن يعيش مجملة في قوله : " و جملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة ،  
هي ذكرها النحاة : ( إن ) - مكسورة الفمزة - ، و ( أنْ ) - مفتوحة الفمزة - ،  
( ما ) ، و ( لا ) ، و ( منْ ) ، و ( الباء ) ".<sup>26</sup>

و من النحاة من يرى زيادة حروف غير التي ذكرها سيبويه و ابن يعيش

و إذا كانت الزيادة في الأبنية الصرفية تؤدي إلى زيادة في الزيادة في التأمين على الملايين وظيفية نحوية وهذا ما يحاول البحث

كذلك، عنه في المبحث الآتي وهو المعانى الوظيفية للصيغة الزائدة في التركيب.

**العاني الوظيفية النحوية للصيغ المزيدة في التركيب :**

عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الوحدات اللغوية الكبيرة، وتلورت 27

وإنطلاقاً من هذا فإنه يمكن القول بأنَّ للزيادة في التراكيب - يعني في مباني

حمل - وظائف نحوية تنتج من تألف هذه العناصر الزائدة الصغرى في التركيب.

<sup>28</sup> قد تنتهي إلى هذه الوظائف قديماً كثيرة من اللغويين مثل الرضي الذي

معنوية، وقد بينَ أن الوظيفة للفظية غايتها تزيين اللفظ وأن الوظيفة المعنوية

عَرَضُهَا تأكيد المعنى كما هو -الـ (من) الاستغراقية ، و (باء) في خبر ليس.

و قد تبيّن من حال تفحّص الكتب التحوّية التي رجعنا إليها في بحثنا هنا أن

قول بالوظائف النحوية في التركيب موجود، وأن وجود هذه الوظائف يتتوّع

نقول بها في الأمثلة و تخریج الشواهد، و بين اطّراد القول بها في مواضع

بعها، والشواهد التي تتضمن الصيغ المزيفة تركيباً والتي تتحقق معانٍ وظيفية تحوية.

**تحليل التحوي المترتب على أثر الأدوات غير الأساسية :**

## **تحليل النحووي المترتب على أثر الأدوات غير الأساسية :**

## ١- الباء :

و هي عنصر زائد يمكن زيادته مع كل من المبتدأ أو الخبر، و تزداد مع الفاعل ، و المفعول ، و خبر ليس ، و خبر ما الحجازية و الشواهد على زيادة الباء في هذه الأبواب ما يأتي : فمثلاً زيادتها في المبتدأ قول الشاعر<sup>29</sup> :

**بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا  
بِأَنْكَ فِيهِمْ غَنِّيٌّ مُضْرِّ**<sup>30</sup>

الشاهد في قول الشاعر: (بحسبك) والأصل حسبك، بزيادة الباء مع المبتدأ. و مثال زيادتها في الخبر قوله تعالى : " وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ بَعْتَهَا " <sup>31</sup> ، و المعنى عند الأخفش<sup>32</sup> جزاء سيئة مثلها بدليل قوله تعالى : " وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٌ<sup>33</sup> بَعْتَهَا " .

و إذا كان دليلاً الأخفش صائباً فمعنى الزيادة هنا هو أن تكون في الوصف لا في الخبر لأن ( مثل ) لا تكون إلا وصفاً و في مثل هذا يكون الموصوف مخدوفاً و هذا موضع من الموضع التي يعاد فيها حذف الصفة .

و مثال زيادتها في الفاعل قوله تعالى : " كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا " <sup>34</sup> أي كفى الله شهيداً، زيدت الباء في الفاعل.

و مثال زيادتها في المفعول قوله تعالى : " وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ " <sup>35</sup> الشاهد في الآية هو ( بأيديكم ) زيدت الباء في المفعول و قيل التقدير ( لا تلقوا أنفسكم بأيديكم ) و زيدت الباء هنا لأن الفعل ( ألقى ) يتعدى بنفسه بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ <sup>36</sup> ، كما زيادة الباء في المفعول أيضاً مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيَ إِلَيْكَ بِحَبْدُ النَّخْلَةِ ﴾ <sup>37</sup> . فهذه زيادة للباء في الاسم المثبت سواء كان مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً.

وأما زيادتها في المنفي فمثل قوله تعالى : " لَا تَأْخُذْ بِلَحْيَيْ وَلَا بِرَأْسِي " <sup>38</sup>.

و مثال زيا遁ها في خير ليس المنفي قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾<sup>39</sup>.

و مثال زيا遁ها في خير ما الحجازية المنفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا

بُخْرَجِينَ﴾<sup>40</sup>.

و لقد أدرك ابن جيني ما لحروف الجر الزائدة من أثر في المعنى فوقف وقف استقصاء للمعاني الوظيفية لـباء الزائدة و يظهر ذلك حلياً في قوله " و اعلم أئم قد سُمُوا هذه الباء في نحو قوله (مررت بزيد) و ( ظفرت بيكر ) ، و غير ذلك ما يَنْصُل في الأسماء بالأفعال، مرّة حرف إلصاق و مرّة حرف إستعانة، و مرّة حرف إضافة ..."<sup>41</sup>.

إلى أن يعلق على زيادة ( الباء ) في قوله تعالى " ألسنت برَبِّكم " <sup>42</sup> بقوله :

و اعلم ن هذه ( الباء ) قد زيدت في أماكن ، و معنى قوله زيدت إنما جيء بها توكيـد الكلام " <sup>43</sup> ، أليس التوكـيد معنى كالإلصاق و الإـستعـانـة و الإـضـافـة، و لـعلـ هذا الفـهم راجـع إلى تـأثـير نـظـريـة العـامـل و المـعـولـ عـنـه و "ذـلـك ليـقـعـ الإـسـمـ بـعـدـ هـذـاـ حـرـفـ فـاعـلاـ أوـ مـفـعـولاـ ... "<sup>44</sup>.

و القاعدة تنص على أن شبه الجملة لا تقع موقع المسند إليه، فشغل آخر الاسم الواقع بعد حرف الجر بالكسرة، و اقتضاه الموقع ليأخذ حركة أخرى هي حركة الموضع، و لكنـاـ عـنـدـمـاـ نـدـرـسـ الجـمـلـةـ عـلـىـ أـسـاسـ المعـنـىـ وـ عـنـاصـرـ تحـقيـقهـ،ـ فإنـ الجـمـلـةـ :ـ "ـ أـلسـنـتـ بـرـبـكـمـ "ـ <sup>45</sup>ـ تـكـونـ الجـمـلـةـ النـوـاـةـ فـيـهاـ (ـ أـنـاـ رـبـكـمـ)ـ ثمـ دـخـلتـ عـلـيـهـاـ الـهـمـزـةـ بـعـدـ النـفـيـ لـتـفـيـدـ الإـنـكـارـ وـ التـوـبـيـخـ فـبـقـيـتـ (ـ أـنـاـ)ـ هـيـ المسـنـدـ إـلـيـهـ وـ (ـ رـبـكـمـ)ـ هـيـ المسـنـدـ ،ـ وـ دـخـلتـ (ـ الـباءـ)ـ عـلـىـ المسـنـدـ لـتـفـيـدـ التـوـكـيدـ فـيـ الـعـنـىـ الـذـيـ أـفـادـتـ الـهـمـزـةـ وـ النـفـيـ بـلـيـسـ ،ـ وـ مـوـضـعـهـ الـخـيـرـ فـاـجـمـلـةـ تـحـوـيلـيـةـ اـسـمـيـةـ وـ يـكـونـ تـحـلـيلـهـاـ كـمـاـ يـلـيـ :

الـسـرـةـ :ـ لـلـإـنـكـارـ .

ليس : عنصر تحويل يفيد النفي .

الباء مسند إلى الله .

ربّكم : مسند أخذ الكسرة اقتضاء للباء الزائدة و هي مضاف ،  
والضمير مضاف إليه مخصوص . كما هو مبين بالرسم البياني الآتي :

و هذا التحليل ينسحب أيضا على الآية الكريمة : " وَكَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيداً " ٤٦  
 فإن الباء حرف توكيد يقتضي حالة الحر (عنصر تحويل)، ولفظ الجلالة (مؤكدة)  
 محروم وهو فاعل الفعل (ـكـنىـ) أخذ الكسرة اقتضاء لعنصر التحويل (ـبـاءـ)  
 ولا حاجة بالمعنى ولا بالمبني ، إلى الصمـةـ التي تعطـيـ محلاـ للمـفاعـلـ .

و هذا التحليل ينسحب أيضاً على التراكيب المزيدة بمحروف الجر الأخرى مثل (من) و (اللام)، فمثل زيادة (من) مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾<sup>47</sup> ، فـ (من) في الآية حرف جر زائد وظيفته النحوية هي التوكيد، و (من) هنا تتطلب الكسرة (عنصر تحويل) وورقة (فاعل) مؤكّد أخذ الكسرة اقتضاء لـ (م) و هكذا في كل الأمثلة ذات الزيادة بمحروف الجر مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ و مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾<sup>48</sup> ، فاللام هنا حرف زائد يفيد التوكيد و ربّهم مفعول به مؤكّد و يرهبون ، المسند إليه و الواو فاعل (مسند) و وظيفة اللام الجارة الرائدة في هذا التراكيب جاءت "لتقوية العامل الضعيف لتأخره"<sup>49</sup> .

كما زيدت في التركيب لتحقيق معنى وظيفي آخر هو التنبية إلى أنّ العامل فرعاً في العمل مثل قوله تعالى: ﴿مَصْدِقاً لِمَا مَعَهُم﴾<sup>50</sup>.

و تحقق زيادتها أيضاً معنى وظيفياً هو الاختصاص في مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ هُنَّا عَدُوُّ لَكُمْ وَلِزُوجِكُمْ﴾<sup>51</sup>.

و فيما يأتي بيان بعض الوظائف النحوية التي يقوم بها حرف الجر الرائد مع

ضماناته في النصوص اللغوية حسب الجدول الآتي :

المعنى الوظيفي النحو	الصورة التركيبية	اللغوي
التأكيد		1. بحسبك في القوم أن يعلموا بائلٍ فيهم غنيٌ مُضرٌ <sup>52</sup>
التأكيد	مبتدأ + مضارٍ إيه + الباء الزائدة + المجرور	2. "والذين كسبوا السبات جراء سبة مثلها" <sup>53</sup>
الإثبات	الفعل + الباء الزائدة + الفاعل	3. "و كفى بالله شهيدا" <sup>54</sup>
التأكيد	الفعل + ضمر متصل (فاعل) + الباء (حرف جر) + المفعول به (المجرور محلا)	4. "و لا تلقو بأيديكم إلى التهلكة" <sup>55</sup>
	نفي + فعل + الباء الزائدة + فاعل + العطف	5. "لا تأخذ بِلحيني و لا بِرأسي" <sup>56</sup>
العوض	حرف جر زائد (من) + إسم موصول مجرور + جملة فعلية	6. و لا يُوaticك فيما ناب من حرث إلا آخر ثقة فانظر من ثق

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الباء الزائدة في التراكيب اللغوية الكبيرى تتحقق مع ضماناتها طائفة من المعانى الوظيفية النحوية العامة تتمثل في الوظائف الآتية : التوكيد والإثبات والنفي والعوض؛ و وظيفة العوض تأتى لتدل على الحرف المخدوف في التركيب كما في المثال (بِمَنْ تُقْ)<sup>57</sup> الوارد في الجدول السابق، إذ زيدت الباء عوضاً عن المخدوف (به) فهي عوض عنه .

## - 2 - من :

يبدو من استقراء كثير من كتب النحو أنّ (من) وفيرة المعانى الوظيفية منها

- ما هو أصلي و منها ما هو فرعى زائد و من هذه الوظائف الأصلية :
- ابتداء الغاية و هو الغالب على عملها مثل قوله تعالى: "... إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ" <sup>58</sup>.
  - التبعيض نحو قوله تعالى : "... مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهَ" <sup>59</sup>.
  - بيان الجنس نحو قوله تعالى : " مَهْمَا تَأْتِينَا بِهِ مِنْ آيَةٍ" <sup>60</sup>.
  - مرادفة ( عن ) نحو قوله تعالى : " فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ" <sup>61</sup>.
  - مرادفة ( في ) نحو قوله تعالى : " أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ" <sup>63</sup>.
  - موافقة ( عن ) مثل قوله تعالى : " لَئِنْ تُعْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أُولَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا" <sup>64</sup>.
  - مرادفة ( على ) نحو قوله تعالى : " وَنَصَرَنَا مِنَ الْقَوْمِ" <sup>65</sup>.
  - الفصل و هي السادحة على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى : " وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ" <sup>66</sup>.

و تخرج ( من ) عن هذه الوظائف الأصلية لتؤدي معانٍ وظيفية نحوية فرعية منه الدلالة على التخصيص و هذا ما يستفاد فيما أورده الزركشي من أنَّ ابن عباس-رضي الله عنهما-قال في تفسير قوله تعالى : "فاجعل أفتدة من الناس تهوي إليهم" <sup>67</sup>، "لو أنَّ إبراهيم -عليه السلام- قال (اجعل أفتدة الناس تهوي إليهم) لازدحمت عليهم اليهود والنصارى ولكنَّه خصَّ حين قال (أفتدة من الناس)" <sup>68</sup>.

فما هو ظاهر من كلام ابن عباس أنَّ ( من ) تؤدي وظيفة التخصيص زيادة على وظائفها الأصلية.

و من ظائفها الفرعية أيضا الدلالة على التأكيد فيما يظهر من قول سيبويه : " فمعنى ما آتاني أحد، أو من أحد، واحد، ولكن ( من ) دخلت هنا توكيدا كما تدخل ( الباء ) في قولك : ( كفى بالشيب و الإسلام )" <sup>69</sup>.

غير أن ابن هشام يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن (من) الزائدة تؤدي وظيفتين  
أُخريين هما :

1- التنصيص على العموم : و يوضح فحوى هذه الوظيفة بقوله :-  
التنصيص على العموم، وهي الزائدة (من) في نحو (ما جاءني من رجل) فإنه  
قل دخوها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة و لهذا يصلح أن يقال : (بل رجالان  
و يمتنع ذلك بعد دخول (من) "70 .

2- توکید العموم : ولعل هذه الوظيفة هي التي أرادها سيبويه في قوله سابق و كان ابن هشام يريد توضيحا ما أراده سيبويه بما هو أدق وأوضح، يقول :- "... وهي الرائدة في نحو (ما جاءني من أحد) أو (من ديار)، فإن أحداً ودياراً صيفتا عموم " .<sup>71</sup>

<sup>72</sup> و يشترط ابن هشام في زيادتها لتحقيق هاتين الوظيفتين ثلاثة أمور:

-1     أنَّ يتقدِّمها نفي أو نهي أو استفهام بـهـلـ.

-2 أن يكون مجرورها نكرة.

-3 أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ

و ذلك نحو قوله تعالى : - " مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ " <sup>73</sup> ، جاءت (منْ) زائدة ، و (رزق) اسم مجرور بـ (منْ) وهو مفعول به في الأصل لأنّ الفعل (أريد) متعدد بدون حرف الجر فدلّ ذلك على زيادة (منْ) لتحقّق الشروط الثلاثة التي تقدّم بها ابن هشام في زيادة (منْ) تركيّها .

و يفصل علي بن محمد المروي ذلك بقوله :- " و اعلم أنَّ ( منْ ) الزائدة  
لستوكيد لا تدخل على المعرفة و لا تدخل في الإيجاب ، لا تقول ( ما جاعني من عبد  
الله ) ، و لا تقول ( جاعني من رجل ) ، و لا ( جاعني من الرجل ) .

فَأَتَاهُمْ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : "وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ نَبِيٍّ أَمْوَالَ مُوسَىٰ" <sup>74</sup>، فانحصارَ لِعْنَمِ

المخاطب" 75 .

و يعَلَّل فائدة الزيادة بـ (منْ) بقوله:—" و اعلم أَنَّكَ إِذَا قلتْ : ( ما جاعني منْ رجل ) ، فَإِنَّ فِيهِ فائدة وَ مَعْنَى زَائِدَةِ عَلَى قَوْلِكَ ( ما جاعني رجل ) وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قلتْ ( ما جاعني رجل ) احْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًّا لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَ قَدْ جَاءَكَ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، وَ احْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًّا لِجَمِيعِ جِنْسِ الرِّجَالِ ، وَ إِذَا دَخَلْتَ ( منْ ) فَقُلْتَ ( ما جاعني منْ رجل ) كُنْتَ نَافِيًّا لِجَمِيعِ الْجِنْسِ فـ ( منْ ) هاهنا توجُّب استغراق الجنس..." 76 .

و لعلَّ في هذا القول كفاية في إثبات فائدة الحروف الزائدة في التركيب ويمكن اعتباره مقاييساً في التفريق بين المعاني المستفادة من التركيب المختلفة. و في هذا القول تفنيد بقول من زعم أن الزيادة في التركيب لغو ولا تحدث أثراً في المعنى. و يستقرئ ابن هشام كلام العرب فيجد أنَّ (منْ) لا تزاد مع المفعول معه والمفعول لأجله و المفعول فيه و يعَلَّل ذلك بكون (منْ) في المعنى بمنتهية المحرور بـ (مع بـ (اللام)، و بـ (في) و لم يرَ مانعاً من زيادتها مع المفعول المطلق. يقول:—" ... وَكَانَ وَجْهُ مَنْعِ زِيادَتِهِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ وَ الْمَفْعُولُ فِيهِ أَنْهَنَّ فِي الْمَعْنَى بِمَتْرَلَةِ الْمَحْرُورِ بـ (مع) و بـ (اللام) و بـ (في) و لا تجتمعهنَّ (منْ) و لكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ..." 77 .

و كما هو واضح من كلام ابن هشام السابق أنَّ (منْ) تزداد في مواضع معينة وفي أبواب محددة هي: ( الفاعل ) و ( المفعول به ) و ( المبتدأ ) كما لا يمكن زиادتها في المفعول معه و المفعول فيه و المفعول لأجله.

و يستبعد ابن هشام زيادة (منْ) في ثاني مفعولي (ظنَّ)، و في ثالث مفعولات (أعلم) و سبب ذلك أنَّ أصل كلَّ منها مبتدأ و خبر و يشير إلى ذلك بقوله:—" ... القياس أنَّها لا تزداد في ثاني مفعولي (ظنَّ) و لا ثالث مفعولات (أعلم)

<sup>78</sup> في الأصل مبتدأ وخبر .

۱۰۷

تزايد غالباً بعدها (ما) النافية، و زيادتها على ضررين : مؤكدة مثل (ما

ـ بـت ) في قول الشاعر<sup>79</sup> :

ما إنْ رأيتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ  
كاليلوم ظابي أنيق جرب<sup>80</sup>

ـ قول : ( ما إن لا يراه ) في قول الشاعر<sup>81</sup> :

يرجي المرء ما إن لا يراه و تعرض دون أدناه الخطوط<sup>82</sup>

(إن) في البيت الأول زائدة لتأكيد المعنى الظرفية أي : حين رأيته أو حين

فما هنا ظرفية و ليست نافية و يدل المقام على ذلك و هو وجود الفعل بعدها

<sup>83</sup> في البيت الثاني (إن) مؤكدة لمعنى النفي لأنها سبقت بـ(ما) الموصولة و فيما

- ضيـح ذلـك :

المعنى الوظيفي	الصورة التركيبية	المعنى اللغوي
التأكيد لمعنى الظرفية	ما إن + فعل مضارع	١- و ما إن رأيت و لا سمعت به كالم طال حرب
التأكيد لمعنى النفي	ما إن + إسم أو فعل	٢- يرجح المر ما إن لا يراه و تعرض دون أدناه المخطوب

أَنْ : -4

تزاد في مواضعه هي - : بعد (لما) التوقيتية نحو قوله تعالى : "وَمَا أَنْ جاءَتْ

<sup>84</sup> رَسْلَنَا لُوطَانِ سَيِّدُهُمْ " ، الشَّاهِدُ فِي الْآيَةِ هُوَ ( لَمَّا أَنْ ) فَإِنْ زَيَّدَتْ فِي التَّرْكِيبِ

إفادة معنٍ وظيفي هو التأكيد.

في القسم : نحو قولنا : (أما و الله أَنْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ ).

و قوعها بين الجار و المجرور نحو قول الشاعر :

و يوماً توافينا بوجهه مقسمٌ  
كأن طبيته تعطوه إل أنْ وارق السلم<sup>85</sup>  
و نحو قوله تعالى : " فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرَ أَلْفَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَ بَصِيرًا "<sup>86</sup>  
إن النحاة يقولون أنَّ (أنْ) في الآية (زائدة) أي (إعراباً) فيظن من لا بصر له  
أهذا بذلك في النظم و يقيس عليه مع أن هذه الزيادة لون من التصوير، لـو هو  
حذفها من الكلام لذهب بكثير من حسنـه وروعتـه ، فإن المراد بالآية، تصوير  
الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجئيه، لما كان بين يوسف  
وابيه - عليهم السلام - و أن ذلك كأنه متظر بقلق و اضطراب تؤكدهما  
وتتصف الطرب لمقدمـها و استقرارـه، غـنة هذه التـون في الكلمة الفاصلة وهي  
(أنْ) في قوله تعالى (أنْ جاءَ) .<sup>87</sup>

إن المستعمق في قول الرافعي هذا يدرك ما تقوم به (أن) في التركيب من  
وظيفة زائدة زيادة على ما تقوم به الجملة الأصلية في هذا التركيب وهي (فَلَمْ  
جاء البشير)، ففي هذه الجملة إخبار عن مجيء (البشير) لكن السياق افترض  
زيادة في معنى البشارة فنطلب التركيب زيادة (أن) لتكون وسيلة تعبيرية وهي  
تصوير الحالة نفسية ليعقوب - عليه السلام - و تشخيص القلق الذي كان يتشاءم  
فالحرف الزائد تركيباً لم تكن وظيفته شكلية إنما هي وظيفة نحوية ذات قيمة  
تعبيرية لم تتحقق لو لا زيادة ذلك الحرف.

-5

و تزداد لإفادة معاني وظيفية وقد تكون كافة وغير كافة<sup>88</sup>. و تدخل الكافية على أقسام الكلمة (الحرف والاسم والفعل)<sup>89</sup>، و حين تدخل على الحرف فإما أن تمنعه من العمل الذي كان له قبل دخولها، و تدخل على كان يدخل عليه قبل الكف بما دون عمل لأيّهما فيه، وإما أن تكتبه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف. فمثلاً النوع الأول قوله تعالى

إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنْ يَخْشَاكُ<sup>90</sup> . وَ مَثَلُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : - " إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ "<sup>91</sup> .

وَ تَطَرَّدُ زِيَادَةُ ( مَا ) مَعَ أَفْعَالِ ثَلَاثَةِ هِيَ ( قَلَّ ) وَ ( كَثُرَ ) وَ ( طَالَ ) وَ لَا تَدْخُلُ حِينَئِذٍ إِلَّا عَلَى جَمْلَةِ فَعْلِيَّةٍ صُرُّحَ بِفَعْلِهَا وَ مِنْ ثُمَّ فَإِنَّهَا تَحْقِّقُ هَدْفًا مُحدَّدًا عِنْدَ السِّنَّةِ وَ هُوَ صَلَاحَيَّةُ الْفَعْلِ لِأَنَّ يَلِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهِ، يَقُولُ السَّهْرُوِيُّ : - " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ ( قَلَّمَا يَخْرُجُ زِيدٌ ) وَ الْأَصْلُ فِيهَا ( قَلَّ ) وَ ( مَا ) زَائِدَةُ زِيَادَتِهِ لِيُصْلِحَ بَعْدَهَا وَقْوَى الْفَعْلِ لِأَنَّ ( قَلَّ ) فَعْلٌ، وَ الْفَعْلُ لَا يَلِيهِ فَعْلٌ، لِأَنَّ الْفَعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَعْلِ وَ إِنَّمَا حَقُّ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَقْعُدَ بَعْدَهَا، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقْعُدَ بَعْدَهَا الْفَعْلُ أَدْخُلُوهُ ( مَا ) فَقَالُوا ( قَلَّمَا يَخْرُجُ زِيدٌ ) "<sup>92</sup> .

فَلَمَّا دَخَلَتْ ( مَا ) عَلَى الْفَعْلِ جَعَلَتْهُ مُسْتَغْنِيَّا عَنِ الْفَاعِلِ، وَ جَعَلَتْهُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبَاشِرًا لِلْفَعْلِ. كَمَا أَنَّ مِنْ وَظَائِفِ ( مَا ) الزَّائِدَةِ نَهْيَةُ الْحَرْفِ الدَّخُولُ عَلَى الْفَعْلِ مُثِلُ دُخُولِهِ مَعَ ( رَبَّ ) يَقُولُ ابْنُ هَشَامَ : - " وَ إِذَا زَيَّدَ ( مَا ) بَعْدَ ( رَبَّ ) فَالْعَالَبُ أَنْ تَكَفَّهَا عَنِ الْعَمَلِ وَ أَنْ تَهْيَئَهَا لِلَّدُخُولِ عَلَى الْجَمْلَةِ الْعَبْلِيَّةِ وَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ ماضِيًّا لِفَظَا وَ مَعْنَى ".<sup>93</sup> ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>94</sup> :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنَ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ<sup>95</sup>

وَ إِنَّمَا ( مَا ) الزَّائِدَةَ الْمُؤْكَدَةَ، فَإِنَّهَا تَكُونُ تَعْوِيضاً عَنْ مَحْذُوفٍ.

فَ— ( مَا ) تَؤَدِّي مَعَانِي وَظِيفَيَّةً نَحْوِيَّةً فِي التَّرْكِيبِ تَتَمَثَّلُ فِي التَّأكِيدِ وَ التَّسْيِيِّ وَ لَيْسَ المَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْزِيَادَةِ هُنَّا " الْلُّغُو الصَّائِعُ بِلَ ( مَا ) تَوْضِعُ لِمَعْنَى بَرَادَتِهِ وَ إِنَّمَا وَضَعَتْ لِتَذَكُّرِهِ مَعَ غَيْرِهَا فَتَفَقِّدُ لَهُ وَثَاقَةُ وَقُوَّتِهِ "<sup>96</sup> وَ ذَلِكَ مُثِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتُ هُمْ "<sup>97</sup> ، يَصُورُ هَذَا التَّرْكِيبُ لِيَنِ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقَوْمِهِ وَ يَشِيرُ إِلَى الْعِنَاءِ الْإِلَهِيِّ بِهِمْ وَ هَذَا مَعْنَى وَظِيفَيَّةِ نَجْعَلُ لِلَّدُ في ( مَا ) الزَّائِدَةِ الَّذِي جَاءَ لِيَحْقِّقُ " وَصَفَا لِفَظِيَّا يُؤَكِّدُ مَعْنَى الْلَّدِينِ

ويفحمه، و فوق ذلك فإن همزة التصوير تُشعر بلطف و عناية لا يبدأ هذا المعنى بأحسن منها في بلاغة السياق ، ثم كان الفصل بين الباء الجارة و المحوروها و هو لفظ ( رحمة ) بما يُلفت النفس إلى تدبُّر المعنى على قيمة الرحمة فيه، و ذلك كله طبيعي في بلاغة الآية كما ترى<sup>98</sup>.

إن نظرَةً بسيطة في تركيب هذه الآية الكريمة تنتهي إلى أن بلاغة السياق ترجع أساسا إلى ما يسميه النحاة ( الرتبة ) إذ من حق الجار و المحورو أن يتآخر عن غيره من وحدات الكلم المكونة للجملة النواة فالأصل هنا عند الرتبة، وأن يبدأ التركيب بالمسند إليه ثم المسند ( لـنـت ) ، ( أـئـت ) ، و هذه هي الرتبة الأولى في أصل هذا التركيب ثم يأتي الجار و المحورو بعد ذلك في الرتبة الأخيرة، غير أن السياق القرآني تطلُّب هنا تقديم ما حقه التأخير لإنشاء معنى نحويا هو العناية بالمتقدم للاهتمام به فكأن الآية ركِّزت على العناية بالرحمة وشدّت الانتباه إلى قيمتها و لمزيد من توضيح قيمة هذه النعمة يأتي دور الحرف الزائد ( ما ) في شبه الجملة ( برحة ) فيبتعد عند الفصل - بين حرف الجر ( الباء ) و بين ( ضميره ) الاسم المحورو ( رحمة ) - أثراً أحدهما نفسي و ثانهما فكري، فالنفس تقُدر المعنى و الفكر يتبعه إلى قيمة الرحمة.

و من هنا كانت هذه المعاني الدقيقة الباعثة على الإحساس و التفكير ناجمة عن زيادة ( ما ) في التركيب فضلاً عن الخصائص اللهجية و النطقية المتمثلة في مد ( ما ) مداً صوتياً، هذا المد الذي فصل بين الجار و المحورو يعدّ معنى وظيفيا زائداً عن المعنى الأصلي.

و كما هو ظاهر من كلام الرافعي السابق ، يعني هذا الحرف الزائد في التركيب يؤدي معنى وظيفيا يشترك في تأديته تظافر القراءن و دلالة السياق لذلك يقر الرافعي مرة أخرى بأنه ليس للزيادة معناها اللغوي المجرد أي وجود في

التراتيب القرآنية يقول :—" فإن اعتبار الريادة في القرآن و إقرارها بمعناها إنما هو نقص يجلُّ القرآن عنه، و ليس يقول بذلك إلاَّ رجل يعصف الكلام و يقضى فيه بغير علمه ، أو بعلم غيره ... فما في القرآن حرف واحد إلاَّ و معه رأي ينسح في البلاغة من جهة نظمه، أو دلالته، و أوجه اختياره، بحيث يستحيل البة أن يكون موضع قلق أو حرف نافر أو جهة غير محكمة أو شيء مما تَسْنَفُّدُ في نقده الصنعة الإنسانية ، من أي أبواب الْكِمْ إن وسعها منه باب، و لكنك واجد في الناس من ينقبض درعه و يقصر به علمه، و لا داع مع ذلك أن يقدم على الأمر لا يعرف من أين مطلعه و مأثاره فيمضي القول على ما خُلِّل إلَيْه، و يفي بما احتال و لا يمنعه تقصيره من أن يستطيل به، و لا استطالته من أن يكابر عليها، و لا مكابرته من اللجاج فيها فيخطئ صواب القول إن قال، ثم يخطئ الثانية في تصويب خطأه، و ما في الخطأ جهة ثالثة إلاَّ أن يُصرَّ على الخطأ " 99 .

فلقد أثار الرافعي بذلك أهمية الاستعانة بالنظرية السياقية في تحديد المعنى اللغوي للأدلة الرائدة في التراتيب اللغوية ، إذ لا يمكن الوقوف على معناها الدقيق إلا بتوافر جملة من القرائن بما فيها العلاقات السياقية .

فلا بدّ إذن من ملامسة نظرية السياق كما ارتضتها (فيرث FIRTH ) للاستراة من تلك السرّحات المعنوية التي أثارها الرافعي آنفاً .

فلقد أصبحت هذه النظرية واسعة النفوذ لها سلطان قويٌّ على دراسة المعنى وفقاً للأشكال اللغوية التي تميّز بها ، فهي تعني بتسجيل الحقائق اللغوية وفقاً للصور الشكليّة ، والأمّاط الحقيقة للصيغ الكلامية في التراكيب 100 .

إنَّ المعنى عند (فيرث) كلَّ مركبٍ من مجموعة من الوظائف اللغوية مرتبطة بـ سياق الحال غير المعوني ، ويشمل الجانب اللغوي الوظيفة الصوتية فالصرفية (المorphologique ) والنحوية (التركيبة ) ، والمعجمية ، ويشمل سياق الحال ، عناصر

كثيرة تتصل بالمتكلم والمخاطب ، والظروف الملازمة والبيئة ،<sup>101</sup>

ومن جهة أخرى يرى آخرون أنّ ((من المغالاة القول بأنّ الألفاظ لامعنى لها ولا قيمة خارج السياق وهو قول الغلاة من السياقين المحدثين ، والأصح أنّ لها دلالات محتملة لصنوف من المعانٍ لاتتحدد ولا تتضح إلا في السياق...))<sup>102</sup> واستنادا على الاعتبارات السابقة فإنّ ما اعتبر زائدا من الآلفاظ – بمعنى اللغوي للكلمة – يعوزه الكثير من الدقة ، كما أنّ الأثر المترتب على زيادة الأدوات في التركيب لا يتوقف على معنى معينا .

و تزداد ( ما ) مع ( إنْ ) و تزول معها مترلة الكلمة الواحدة و " ينتج عن هذه الملازمة بين جزأيهما تغيير في الوظيفة التي كانت تؤديها منفردة ... فقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيدا قاصرا أو حاصرا "<sup>2</sup>

<sup>103</sup>، من قوله تعالى : " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ"<sup>104</sup>

و على هذا الأساس يمكن القول أن " ( إنّما ) ها هنا ليست مكونة من كافة و مكفوفة كما ألفنا هذا عند النحاة، فالعربي كان يتكلم بما في ذهنه سليقة دون معرفة بالعاملة أو الكافية و ما كان القول بهذين ( المصطلحين ) إلا لتبرير الحركة الإعرابية "<sup>105</sup> أي لاعتبار عدم التأثير في الإسم بعدها مثل قولنا : " إنّما الرسول محمد ( صلى الله عليه و سلم )، فقد كفّتْ ( إنْ ) عن العمل بدخول ( ما ) عليها وفي حقيقة الأمر هي أداة برأسها تفيد معنى بعينه و لا تقتضي حركة، فيبقى كل من ( المبتدأ ) و ( الخبر ) على حالهما و يكون تحليلها كما يأتي : ( إنّما ) عنصر توكيدي و الجملة بعدها ( كل من المبتدأ و الخبر ) على حالهما كما هو في إعراب الجملة التوليدية الأصل و لكن الجملة بأكملها مؤكّدة تحويلية اسمية، و هكذا الحال فيما يسمى ( أخوات إنّ )<sup>106</sup> .

و نسبي و ضع ( ما ) الرائدة في بعض النصوص اللغوية مع تحديد صورها التراكبية

و وظيفتها النحوية في الجدول الآتي :

المعنى الوظيفي	الصورة التركيبية	النص اللغوي
الدلالة على كمال الصفة و تعرّب مفعول مطلق العلامة إضافتها	أي + ما الزائدة + مضاف إليه نكرة + مصدر	1. أخلصتُ له أيماء إخلاص
التأكيد على نعمة الرحمة و تبنيه الفكر إلى قيمتها .	ب + ما الزائدة + إسم مجرور + جملة فعلية	2. فبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنَّتُ لَهُم 107
الحصر	. إنما + جملة فعلية	3. إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمِيتَةَ 108

### اللام :

تقوم اللام الزائدة بوظيفة نحوية عند زيا遁ها في التركيب و تتطاول عناصر لغوية أخرى في تحديد الوظيفة و خاصة إذا زيدت في تركيب يحتوي على عناصر التوكيد مثل قوله تعالى : " و العصر إن الإنسان لفي خسر " <sup>109</sup> ، عناصر التوكيد هنا هي : (القسم) و (إن) و هما يؤكدان الجملة الأصل التي هي (الإنسان في خسر) و تأتي اللام كعنصر توكيدي للخبر لتصبح الجملة مؤكدة توكيدتين و الخبر فيها مؤكدة بثلاث مؤكّدات و ما الكسرة على (القسم به) عصر إلا (حركة اقتضاء) للواو في معنى القسم و ليس عملا لها، بتأثير منها، لأن الذي يفيد القسم هو حرف (الواو) مع المقسم به . وقد يأتي في حدّ الجملة توكيدية اسمية <sup>110</sup> ، أداؤه تقييد التوكيد بدرجة أقوى مما تفيده (إن) و قد تأتي زيا遁ة في التركيب الاسمي عن طريق هذه اللام بإضافة عنصري توكيدي في صدرها

مثل : ( وَاللَّهِ إِنْ مُحَمَّدٌ لَنَاجِحٌ ) وَيَكُونُ تَحْلِيلُ هَذَا التَّرْكِيبِ كَمَا يَلِي :

1. مسند إليه + مسند = جملة توليدية اسمية

2. مسند إليه + مسند = جملة تحويلية اسمية

3. مسند إليه + مسند = جملة تحويلية اسمية والمسند مؤكدة بمؤكدتين.

- 7 لا :

تزاد للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابي و تقع زائد في مواضع منها:

- تزاد مع ( الواو ) للنفي نحو قوله تعالى : " - وَلَا تَسْتُوِي الْخَسْنَةُ وَلَا السَّيْئَةُ "

"<sup>111</sup> قيل : أَهْمَا دَخَلْتَ فِي السَّيْئَةِ لَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا تَسْاُوِي الْخَسْنَةُ السَّيْئَةُ وَلَا السَّيْئَةُ الْخَسْنَةُ "<sup>112</sup>.

- بعد ( أن ) المصدرية مثل قوله تعالى : " لَئِلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ "<sup>113</sup> فـ ( لا ) زائدة مؤكدة و المعنى ليعلم .

- قبل القسم مثل قوله تعالى : " فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْاقِعِ النَّجُومِ "<sup>114</sup> .

تأتي زائدة المعنى ( ما ) وقد ورد ذلك عند سيبويه في قوله : " وَمَا قَوْلُ جَرِيرٍ :

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحَلْمِ وَ الدِّينِ وَ قَدْ عَلَاكَ مَشِيبُ حِينَ لَا حِينَ  
فَإِنَّمَا هِيَ ( حِينَ حِينَ ) وَ ( لَا ) بِعْتَلَةٍ ( مَا ) إِذَا أَغْيَتَ "<sup>115</sup> ، جعل سيبويه ( لا )  
زائدة في هذا الموضع و المعنى أنه علاك مشت حين نزول المشيب يعني لم يعمل في  
غير وقته و معناه واضح .

وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : " لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ "<sup>116</sup> ، ذهب كثير من المفسرين و نحوه  
البصرة إلى أن معناه أقسم و ( لا ) زائدة، و لقد فسّر الفراء هذا المزعوم بقوله  
: " لَا تَكُونُ ( لَا ) زائدة في أُولَى الْكَلَامِ "<sup>117</sup> ، و قال : " إِنَّ ( لَا ) فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى ( لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ) "<sup>118</sup> ردًا لِكلامِ الْمُشْرِكِينَ، فَتَقَدَّمَ كَافِرُهُمْ أَنْكَرُوا

البعث فقيل لهم : لا، ليس الأمر كما تقولون ثم قال (أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) <sup>119</sup>.  
 فـ (لا) إذن بمثابة جملة مستقلة و لذا يحسن السكوت عليها سكتة لطيفة خفيفة  
 إظهاراً للمعنى التحوي و من هنا يكون "التغيم و الترقيم قرينة دالة على المعنى  
 الوظيفي في الآية إلى جانب الموقف الكلامي" <sup>120</sup>.  
 و ما يزيد من قوة احتجاج القائلين بزيادة (لا) هنا هو توادر النصوص  
 الشعرية المفيدة لذلك نحو قول الشاعر:

**فِي بِئْرٍ لَا حُورٍ سَرَىٰ وَ مَا شَأْعَرُ**

وقول الآخر :

وَ مَا أَلَوْمَ الْبَيْضَ أَنْ لَا تَسْخِرَا <sup>121</sup> وَ قَدْ رأَيْنَا الشَّمْطَ الْقَنْدَرا

معناه أن تسخرا و (لا) زائدة.

وقول الآخر :

**مَخَافَةً أَنْ لَا يَجْمَعَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَ لَا يَبْيَنَهَا أُخْرَى الْلَّيَالِي الْغَوَابِرِ** <sup>122</sup>

معناه أن يجمع الله بيننا وبينها و (لا) زائدة.

و قوله قبل الشماخ:

**أَعَاشَ مَا لَأَهْلَكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيغُونَ الْمِجَانَ مَعَ الْمُضِيغِ** <sup>123</sup>

و قيماً يأتي توضيح لزيادة (ما) في بعض التراكيب اللغوية و بيان صورها

الشكلية و معانها الوظيفي :

المعنى الوظيفي	الصورة التركيبية	المعنى التحوي
صلة زائدة مؤكدة للنبي السابق .	نفي عام + إن + لا + فعل مضارع منصوب	<sup>125</sup>
لا زائدة تمهد لنفي القسم .	+ لا + فعل مضارع + شبه جملة	

لقد تبين لنا أن زيادة هذه الحروف في النصوص اللغوية مطردة و هي التي انتهينا من دراستها و استخلاص معانيها الوظيفية في البحث السابق ، و هناك زيادة غير مطردة لأنها لوحظت في نصوص لغوية قليلة لا تصلح لأن تكون أساسا لقاعدة عامة يقاس عليها و من هذه الحروف الزائدة التي لوحظت في التراكيب على سبيل القلة :

1- الفاء :

قال ابن جين :-" و من زيادة الفاء قوله جل شأنه : ( ولا تحسّبَ الذين يُفْرِحُونَ بِمَا أُوتُوا وَ يَحْبُّوْا أَنْ يَحْمِدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ<sup>127</sup> ، الفاء زائدة و ( تحسّب ) الثانية بدل من ( تحسّب ) الأولى<sup>128</sup> .

2- الواو :

يقرر ابن جين زيادة الواو أحيانا في التركيب مثل قوله تعالى: "حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها"<sup>129</sup>، بقوله " قالوا أن الواو زائدة في هذا التركيب"<sup>130</sup> .

3- الكاف :

زيدت الكاف في قوله تعالى : " ليس كمثله شيء"<sup>131</sup> ، أي ليس مثله شيء، فإذا عرّاب ( مثله ) في الأصل الصب " زيدت الكاف فصار حرا، و عندي أن الكاف ليست بزائدة و أن الآية من باب الكنایة، قال في الكشاف، قالوا : مثلك لا يدخل فتنفوا البخل عن ( مثله ) و هم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا طريق الكنایة"<sup>132</sup> .

بنتهي بنا المطاف هنا لنقر أن الأدوات الزائدة في التراكيب العربية ، لم يكن دخولها مثل خروجها البثة ، وأن الشواهد المطردة بخصوصها لاتقاد تحصي ، وأن المعانى الوظيفية للأداة الرائدة زادت من سعة اللغة ، وأفادت ما لم تفده

الأدوات العاملة الأساسية في التركيب ، ويمكننا حصر هذه الوظائف فيما يأتي :

- التزيين النفطي.
- التعيم .
- تجريد الحدث من تقييد حال معين .
- التنصيص على العموم (تحقيق معنى الشمول) .
- التنصيص على الأولية (ما بعده أولى بالحكم مما قبله) .
- الكاف (منع العامل من العمل لفظاً أو تقديراً) .
- تقوية العامل الضعيف .
- العوض (و هو النيابة عن الإضافة أو عن الكلمة مذكورة) .
- التوطئة (و هي هيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل أو هيئة الجامد للصلاحية للحال).
- التهيئة لنفي جواب القسم .
- السلط (تسلط الأداة المهملة على الجزم للشرط و الجواب) .
- التعليق (تعليق الخبر بالمبتدأ أو المعطوف بالمعطوف عليه أو الفعل بمعنى قوله قبله).
- النسبة على وصف لائق كالتعظيم (و هو ربط كلام بأخر بينهما قول أو ما يشبهه) .
- الفصل (بين ما هو خبر أو ما هو كالخبر، و بين ما هو تابع ) .
- اللصوق (لصوف الصفة بالمحصوف) .
- نفي التوهّم و دفع توهّم العطف على غير المقصود .
- نفي الاحتمال (دفع احتمال المشاركة) .
- قضاء التكرار (إيجاب تكرار الأداة لنفي التوهّم بعد الواو) .
- الاقحام (وجود الحرف الرائد كعدمه) .

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص
- 1 - الأنصاري أبو زيد : النادر في اللغة - لبنان - بيروت - دار الكتاب العربي - ط 2 - 1387
- د. أحمد مكي الأنصاري : سبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار المعارف - د.ط - 1392 هـ - 1972 م.
- 2 - أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي : مجاز القرآن - تحقيق فؤاد سركين - القاهرة - مكتبة الحاخمي - د.ط - 1970 - ج 1 .
- 3 - الأخشن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة : معان القرآن - تحقيق فائز فارس - الكويت - الشركة الوطنية لصناعة الدفاتر و الورق المحدودة - د.ط - 1981 م - ج 1 .
- 4 - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة - تحقيق محمد عبد السلام هارون - القاهرة - الدار القومية للطباعة - د.ط - 1964 م - ج 11 .
- 5 - أنيس، إبراهيم : من أسرار العربية - القاهرة - مطبعة الحاخمي - د.ط - د.ت .
- 6 - علي أبو المكارم : في أصول التفكير النحوي - منشورات الجامعة الليبية - د.ط - 1982 م.
- 7 - ابن قبيطة، أبو عبد الله مسلم : الشعر و الشعرا - بيروت - دار الثقافة - ط 2 - د.ت - ج 1 .
- 8- ابن قبيطة، أبو عبد الله مسلم : تأويل مشكك القرآن - تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى الباجي الخلبي - ط 1 - د.ت .
- 9 - ابن دريد: الاشتراق - القاهرة - د.ط - 1378 هـ - 1958 م.
- 10 - ابن دريد : جمهرة اللغة - حيدرآباد - د.ط - 1341 هـ - 1951 م - ج 2 .
- 11 - ابن الشجري : الآمالي - حيدرآباد - دائرة المعارف النظامية - د.ط - 1349 هـ - ج 2 .
- 12- البغدادي: خزانة الأدب -مطبعة بولاق - د.ط - د.ت - ج 4 .
- 14 - ابن حني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص - تحقيق محمد علي النجار و آخرين - القاهرة - مطبعة مصطفى الباجي الخلبي - د.ط - 1954 - ج 2 .
- 15 - ابن حني : سر صناعة الإعراب - تحقيق مصطفى السقا و آخرين - مصر - د.ط - 1954 م - ج 1 .
- 16 - ابن حني : المحتسب - مطبعة مصطفى الباجي الخلبي - د.ط - 1954 م - ج 1 .
- 17 - ابن الأنباري، أبو البركات سبت نجمون كمال الدين : أسرار العربية - طبعة ليدن - ط 1 - 1303 هـ .
- 18 - ابن يعيش : شرح المفصل - بيروت - عالم الكتب - د.ط- د.ت- ج 7 وج 8 وج 9 وج 10

**الأثر-مجلة الآداب واللغات-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة ورقلة-الجزائر-العدد:02-ماي:2003.**

- 19 - مكرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1 - 1978 م .
- 20 - مكرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1 - 1978 م .
- 21 - مكرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1<sup>2</sup> - 1978 م .
- 22 - عمايرة، خليل : في نحو اللغة و تراكيبيها (دراسة و آراء في ضوء علم اللغة المعاصر ) - جدة - عالم المعرفة - ط 1 - 1404 هـ - 1984 م .
- 23 - عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة - مطبعة الاستقامة - د.ط
- 24- عبد القاهر الجرجاني : المقتضى في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي - تحقيق كاظم بحر المرجان - القاهرة - جامعة القاهرة - د.ط - د.ت - ج 1 . 25 - عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز - تحقيق محمد عبده و محمد رشيد رضا -
- 26 - الرافعي، مصطفى صادق : تاريخ آداب العرب - لبنان - بيروت - دار الكتاب العربي - د.ط - ج 2 . 1974
- 27 - الرضي، محمد بن الحسن رضي الدين الاسترابادي : شرح الشافية - تحقيق محمد نور الحسن و محمد البرغاف و محمد عبي الدين عبد الحميد-بيروت-دار الكتب العلمية- د.ط- 1982 ج 1، ج 2.
- 28 - الرضي، الإسترابادي : شرح الكافية - لبنان - دار الكتب العلمية - د.ط - د.ت - ج 2 . - البركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- د.ط - د.ت- ج 3 .
- 55 - الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر حمار الله : الكشاف عن حقائق غرائب الترتيل و عيون الأقاويل في حجوه التأويل - تحقيق علي البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - د.ط - 1966 .
- 29- الكافحي، عبي الدين : شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تحقيق فخر الدين قباوة - سوريا - دار عлас - ط 1 - 1989 م .
- 30 - المخزومي، مهدي : نقد و توجيه - لبنان - بيروت - دار الرائد العربي - ط 2 - 1986 م .
- 70- السيوطي : الأشاء و النظائر في النحو - حيدرآباد - دائرة المعارف النظامية - د.ط - 1316 هـ - ج 1 .
- 31 - سيبويه، أبو بشر عمرو بن قمير : الكتاب - لبنان - بيروت - مؤسسة الأعلامي للمطبوعات - 1387 هـ - 1967 م - ط 2 - ج 1 .
- 32 - سيفون : الكتاب - المطبعة المغربية - ج 2 .

- 33 - سيبويه : الكتاب - المطبعة المنبرية - ج 1 .
- 34 - السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد : شرح أبيات شواهد سيبويه - الجزء المطبوع - تحقيق قمر علي سلطانى - سوريا - دمشق - مطبعة الحجاز - 1395 هـ - 1977 .
- 34 الشاذلى ، أبو السعود حسين : الأدوات التحوية و تعدد معانيها الوظيفية ( دراسة تحليلية و تطبيقية ) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - د.ط - د.ت.
- 35 - القرزوبى، جلال الدين محمد عبد الرحمن المعروف بالخطيب البغدادى : التشخيص في علوم البلاغة - تحقيق عبد الرحمن البرقوقى - دار الكتاب العربي - ط 2 - 1932 م.
- 36 - المروي، علي بن محمد النحوى : الأزهريا في علم الحروف - تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية - د.ط - 1401 هـ - 1981 م .

### الهوامش

- 1 البقرة - الآية 26.
- 2 سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - المطبعة الأميرية - ج 2 - ص 286.
- 3 البقرة - الآية 26
- 4 ينظر د. أحمد مكي الأنصاري : سيبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار المعارف - د.ط - 1392 هـ - 1972 م - ص 33.
- 5 ينظر د. أحمد مكي الأنصاري : سيبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار المعارف - د.ط - 1392 هـ - 1972 م - ص 33.
- 6 ابن جنّى : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271 . النساء - الآية 155 .
- 7 سيبويه : الكتاب - المصدر السابق - ج 1 - ص 92. <sup>7</sup> ابن جنّى : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271.
- 8 ابن جنّى : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271 .  
المصدر نفسه - ج 1 - ص 150 .

- <sup>9</sup> المصدر نفسه - ج 1 - ص 271، والخصائص - ج 2 - ص 272، والمحتسب  
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي - 1954 م - ج 1 - ص 51.
- <sup>10</sup> - آل عمران - الآية 159.
- <sup>11</sup> - عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة - مطبعة الاستقامة - د.ط - د.ت - ص .458
- <sup>12</sup> ابن عييش : شرح المفصل - مصدر سابق - ج 8 - ص 137.
- <sup>13</sup> السيوطي: الأشاه و النظائر في التحو - حيدرآباد - دائرة المعارف النظامية - د.ط - 1316 هـ- ج 1- ص 299.
- <sup>14</sup> علي بن محمد الهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - د.ط - 1981 م - ص 97.
- <sup>15</sup> ابن عييش : شرح المفصل ، - المصدر السابق - ج 8 - ص 137.
- <sup>16</sup> المصدر نفسه - ج 8 - ص 137.
- <sup>17</sup> - السيوطي : الأشاه و النظائر - مصدر سابق - ج 1 - ص 229.
- <sup>18</sup> - الرضي ، الإسترآبادي : شرح الكافية - لبنان - دار الكتب العلمية- د.ط - د.ت- ج 2- ص 384.
- <sup>19</sup> - ينظر السيوطي : الأشاه و النظائر - المصدر السابق - ج 1 - ص 228.
- <sup>20</sup> - د. علي أبو المكارم : اصول التفكير التحوي - مرجع سابق - ص 312.
- <sup>21</sup> - د. علي أبو المكارم : اصول التفكير التحوي - مرجع سابق - ص 312. ابن عييش : شرح المفصل - مصدر سابق - ج 8 - ص 128.
- <sup>22</sup> - ابن عييش : شرح المفصل ، الجزء الثامن ص 128.
- <sup>23</sup> - د. علي أبو المكارم : اصول التفكير التحوي - مرجع سابق - ص 313.
- <sup>24</sup> - السيوطي : الأشاه و النظائر في التحو - مصدر سابق - ج 1 - ص 229.
- <sup>25</sup> - ينظر سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - ج 1 - ص 124.
- <sup>26</sup> - ابن عييش : شرح الملة- المثل - المصدر السابق - ج 8 - ص 128.
- <sup>27</sup> - ابن جني : سر صناعة الإعراب - ج 1 - ص 150.

الرضي : شرح الكافية - مصدر سابق - ج 2 - ص 384 .	28
الشاعر هو : أشعر الرقبان الأسدی و هو شاعر جاهلي .	29
أبو زيد القرشي : نوادر اللغة - مصدر سابق - ص 73 .	30
يونس - الآية 27 .	31
ينظر الأخفش : معان القرآن - مصدر سابق - ج 1 - ص 27 .	32
الشورى - الآية 40 .	33
النساء - الآية 79 .	34
البقرة - الآية 195 .	35
لحر - الآية 19 .	36
مریم - الآية 25 .	37
طه - الآية 95 .	38
-الأنعام - الآية 89 .	39
-الحجر - الآية 48 .	40
ابن حني : سر صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 139 .	41
الأعراف - الآية 172 .	42
ابن حني : سر صناعة الإعراب - المصدر السابق - ج 1 - ص 139 .	43
المصدر نفسه - ص 150 .	44
الأعراف - الآية 172 .	45
النساء - الآية 79 .	46
الأنعام - الآية 59 .	47
الشورى - الآية 40 :	48
الزركشي : البرهان في علوم القرآن - مصدر سابق - ج 3 - ص 75 .	49
البقرة - الآية 91 .	50
طه - الآية 117 .	51
الشاعر هو أشعر الرقبان الأسدی و هو شاعر جاهلي ، مررت ترجمته و تخربيج	52
128	

يونس - الآية 27.	53
النساء - الآية 79.	54
البقرة - الآية 195.	55
طه - الآية 117.	56

بنظر عبد العال سالم مكرم : المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن للهجرة دار الشروق - ط 1 - 1978 م - ص 08.

المل - الآية 29 - .30.	58
البقرة - الآية 252.	59
الأعراف - الآية 131 : .	60
الزمر - الآية 22.	61
فاطر - الآية 35.	63
آل عمران - الآية 10.	64
الأنبياء - الآية 77.	65
البقرة - الآية 220.	66
إبراهيم - الآية 37.	67

الزركشي : البرهان في علوم القرآن - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - د.ط-د.ت  
- ح 3 - ص 75.

سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - ج 1 - ص 362.  
ابن هشام : معنى الليب عن كتب الأغاريب - تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي  
- بيروت - دار الفكر - ط 6 - 1985 م - ص 425.  
المصدر نفسه - ص 425.

المصدر نفسه - ص 425 - 426.  
الذريات - الآية 57.  
الأنعام - الآية 34.

أهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - ص 230.  
129

- 76 المصدر نفسه - ص 230 .
- 77 ابن هشام : معنى الليب - مصدر سابق - ص 426 .
- 78 المثدر نفسه - ص 427 .
- 79 الشاعر هو دريد بن الصمة شاعر جاهلي عمر طوبيلا .
- 80 و البيت من شواهد ابن يعيش : ينظر شرح المفصل - ج 10 - ص 141 .
- 81 الشاعر هو حابر ابن رأذن الطائي .
- 82 ابن هشام : معنى الليب - مصدر سابق - ص 38 .
- 83 ينظر المصدر نفسه - ص 38 .
- 84 العنكبوت - الآية 33 .
- 85 الشاعر هو باغث البشكري .
- 86 يوسف - الآية 96 .
- 87 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - لبنان - بيروت - دار الكتب العربي - د.ط - 1974 - ج 2 - ص 231 .
- 88 ابن هشام : معنى الليب - مصدر سابق - ص 403 .
- 89 ينظر المصدر نفسه - ص 403 .
- 90 النازعات - الآية 45 .
- 91 فاطر - الآية 28 .
- 92 الهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - ص 91 .
- 93 ابن هشام : معنى الليب - مصدر سابق - ص 182 .
- 94 الشاعر هو جذيمة بن مالك الأبرشي .
- 95 ابن هشام : معنى الليب - المصدر السابق - ص 180 - 183 ، و المختصر خزانة الأدب - مصدر سابق - ج 4 - ص 367 .
- 96 محى الدين الكافحji : شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تحقيق فخر الدين سوريا - دار طالس - ط 1 - 1989 م ص 512 .
- 97 آل عمران - الآية 159 .

- 98 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - مصدر سابق - ج 2 - ص 231.
- 99 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - المصدر السابق - ج 2 - ص 231.
- 100 ينظر : د / محمود المسعري - علم اللغة -- ص - 338 -
- 101 - ينظر : د / طاهر سلمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين - الاسكندرية -  
دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع د/ ط -
- 102 - البدحشى : الشرح : ج - ص : 227
- 103 - مهدي المخزومي : نقد و توجيه - لبنان - بيروت - دار الرائد العربي - ط 2 - 1986 م - ص 238 .
- 104 - الحل - الآية 115 .
- 105 مهدي المخزومي : نقد و توجيه - المرجع السابق - ص 238 .
- 106 ينظر خليل عمايرة : في نحو اللغة و تراكيبها - مرجع سابق - ص 108 .
- 107 آل عمران - الآية 159 .
- 108 - النحل - الآية 115 .
- 109 العصر - الآية 1 .
- 110 ينظر خليل عمايرة : في نحو اللغة و تراكيبها - مرجع سابق - ص 108 .
- 111 فصلت - الآية 34 .
- 112 الزركشي : البرهان في علوم القرآن - مصدر سابق - ج 3 - ص 74 .
- 113 اخديد - الآية 29 .
- 114 الواقعة- الآية 75 .
- أبو سعيد السيرافي، ابن أبي سعيد : شرح أبيات شواهد سيسويه - الجزء المطبوع -
- حسين قبر علي سلطاني - سوريا - دمشق - مطبعة الحجاز - 1395
- 1977 م - ص 135 .

- 116 . البلد - الآية 1.
- 117 الفراء : معانى القرآن - مصدر سابق - ج 3 - ص 207.
- 118 القيامة - الآية 1.
- 119 الفراء : معانى القرآن - المصدر السابق - ج 3 - ص 207.
- 120 أبو السعود حسين الشاذلي : الأدوات النحوية و معانٍها الوظيفية - مصر - الأسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ط 1 - 1989 - ص 270.
- 121 البيت في البغدادي : خزانة الأدب مصدر سابق - ج 2 - ص 95، وفي ابن جني : الخصائص - مصدر سابق - ج 2 - ص 477، و شرح المفصل - مصدر سابق - ج 8 - ص 136.
- 122 ابن جني : الخصائص - مصدر سابق - ج 2 - ص 283.
- 123 ابن الشحرري : الآمالي - ج 2 - ص 231 و السيوطي : شرح شواهد المغني - دمشق - 1966 م - ص 634.
- 124 ابن دريد : الاشتراق - القاهرة - 1378 هـ - 1988 م - ص 356.
- 125 الأعراف - الآية 12.
- 126 القيامة - الآية 1.
- 127 آل عمران - الآية 188.
- 128 ابن جني : سر الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 270.
- 129 الزمر - الآية 73.
- 130 ابن جني : الخصائص - مصدر سابق - ج 2 - ص 462.
- 131 الشورى - الآية 11.
- 132 جلال الدين محمد عبد الرحمن الفزوي المعروف بالخطيب البغدادي : التلخيص في علوم البلاغة - تحقيق عبد الرحمن البرقوقي - دار الكتاب العربي - ط 2 - 1992 - ص 36.